

منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) و المنظمات غير الحكومية: الجلسة الثانية لإجتماع المائدة
المستديرة المواضيعي
"التحقيق في جرائم تنظيم داعش التي تمس الاطفال"
26 شباط / فبراير 2021

ملخص الاجتماع

معلومات اساسية / الغرض من الإجتماع

عقد المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش (يونيتاد) السيد كريم خان ثاني جلسات اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية في 25 شباط / فبراير 2020. وتمثل الغرض الرئيسي من اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي الثاني في النظر في السبل التي يمكن لفريق التحقيق (يونيتاد) من خلالها توطيد عمله مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز تحقيقاته في جرائم داعش التي تمس الأطفال. كان لفريق التحقيق (يونيتاد) شركات ناجحة مع العديد من المنظمات غير الحكومية التي توثق جرائم داعش بما في ذلك الجرائم ضد الأطفال. حيث تمكن فريق التحقيق يونيتاد من خلال هذه الشركات من تحديد أنماط الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والسياق الذي حدث فيه. كما ساهمت هذه الشركات في التعرف على الشهود، بمن فيهم الأطفال المتضررين. ويتمثل الهدف الأوسع لفريق التحقيق (يونيتاد) في دعم الأطفال وأسرهم في جهودهم للمشاركة في عمليات المساءلة بنهج يراعي تجاربهم ولا سيما الصدمات التي من المحتمل ان يكونوا عانوا منها نتيجة لتلك الجرائم. يمثل هذا الاجتماع فرصة للوقوف على التحديات والسبل المحتملة التي يمكن من خلالها تعزيز مثل هذه الشركات بين فريق التحقيق (يونيتاد) ومجتمع المنظمات غير الحكومية. يوفر منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية منصة للتعاون المستمر وتبادل المعلومات بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساءلة عناصر داعش على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية المرتكبة في العراق.

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد): كلمة الافتتاح

حضر الاجتماع الافتراضي للطاولة المستديرة أكثر من 60 مشاركاً من المنظمات غير الحكومية مع المستشار الخاص السيد كريم خان وأعضاء من فريق التحقيق. وشدد المستشار الخاص في ملاحظاته الافتتاحية على أن جرائم تنظيم داعش ضد الأطفال والجرائم التي تمس الأطفال هي من الأولويات الرئيسية التي حددها عند تعيينه مستشاراً خاصاً. ومن الضروري تسخير الموارد المناسبة والمتخصصين للعمل المتعلق بهذه الفئة من الجرائم. حيث تم استهداف الأطفال سواء من خلال الإسترقاق أو التجنيد القسري، وأيضاً بطرق عديدة أخرى، بما في ذلك التلقين الإجباري وإغلاق المدارس ومرافق الرعاية الصحية، وكذلك ما تعرض له الأطفال من صدمات جسدية وعقلية. ويتطلب التأثير المنتقل عبر الأجيال للجرائم التي ارتكبت ضد الأطفال اهتماماً خاصاً. وأعرب المستشار الخاص عن تطله للانصات لإسهامات المتحدثون في الجلسة، كما أعرب عن تقديره العميق لفرصة الإستماع إلى كل المنظمات غير الحكومية المشاركة، بما يمكن فريق التحقيق (يونيتاد) من وضع الآليات المناسبة لضمان توثيق الجرائم وعرضها بشكل قانوني صحيح في القضايا التي يمكن للسلطات المحلية الفصل فيها.

وأشار المستشار الخاص إلى أن وحدات التحقيق الميدانية الست التابعة لفريق التحقيق (يونيتاد) قد بدأت اتصالات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية مرة واحدة في الشهر على الأقل، كما وعد في وقت سابق. وسلط الضوء على تطبيق شهود كونه أداة مهمة للضحايا والناجين والشهود للاتصال بفريق التحقيق (يونيتاد) أينما كانوا. ولهذا أهمية خاصة بالنظر إلى قيود السفر المفروضة نتيجة جائحة كورونا، وحقيقة أن العديد من الناجين من مجتمعات مختلفة يعيشون في شتى أنحاء العالم. بدأ فريق التحقيق (يونيتاد) بتقديم دورات تدريبية فردية للمنظمات غير الحكومية ويمكن للآخرين طلب دورات تدريبية عن طريق الاتصال بالموظفين المعنيين بالتواصل والإرتباط بين المنظمات غير الحكومية و فريق التحقيق (يونيتاد). وسيواصل فريق التحقيق (يونيتاد) في الفترة المقبلة النقاش مع مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية العراقية، بما يؤسس لاتفاق عام حول كيفية المضي قدماً بشأن التعاون. ولقد كان هناك بعض التقدم المحرز بشأن القانون الذي سيسمح للعراق بمحاكمة جرائم داعش بوصفها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وكان هناك بعض التأخير في ضوء الانتخابات المقبلة وقضايا أخرى. ويود فريق التحقيق (يونيتاد) العمل جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية للدفع نحو إقرار ذلك القانون. فنحن بحاجة إلى تسمية هذه الجرائم بما يسمها بالسمة الحقيقية، عوضاً عن الاستمرار في التعامل مع هذه الجرائم تحت المظلة العامة للإرهاب. ورحب المستشار الخاص باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات الذي ينطوي على توصيف حكومة العراق لطبيعة هذه الجرائم.

عمل فريق التحقيق (يونيتاد) في الفترة الأخيرة مع حكومة العراق و المنظمات غير الحكومية للمساعدة في ضمان عودة الدفعة الأولى من الرفات التي تم تحديد هوياتها من قرية كوجو إلى أحبائهم ليتم دفنهم وفقاً للشعائر الدينية والثقافية. وأعرب المستشار الخاص عن تقديره لمنظمة يزدا و منظمة الايزيدي الحر و مؤسسة ثيمه و المنظمة الدولية للهجرة، لما قدموه من الدعم النفسي والاجتماعي بالاشتراك مع الأخصائيين النفسيين التابعين لفريق التحقيق (يونيتاد).

حلقة نقاشية: الممارسات الجيدة في التعامل مع الجرائم التي تمس الأطفال

وأعقب ذلك حلقة نقاش مدارة لإلقاء الضوء على الممارسات التعاونية الجيدة بين وحدات التحقيق الميداني التابعة لفريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية في معالجة الجرائم التي تمس الأطفال. بدأت حلقة النقاش من خلال عرض قدمته السيدة لينا بيسكيا مسؤولة وحدة النوع الاجتماعي والطفل في فريق التحقيق (يونيتاد). عملت السيدة بيسكيا مع المحاكم الدولية ولجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تحقق في الفظائع الجماعية في سوريا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية و وكوت ديفوار وتيمور الشرقية والبوسنة. كانت السيدة بيسكيا جزءاً من فريق الادعاء في قضية لوبانغا بالمحكمة الجنائية الدولية والتي ركزت على تجنيد الأطفال. وشاركت في كتابة العديد من التقارير التي تغطي الجرائم ضد الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعمل وحدة النوع الاجتماعي والطفل مع جميع وحدات التحقيق الميدانية بشأن أي جرائم ضد الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتألف الوحدة حالياً من تسعة موظفين من بينهم محققين ومحللين ومحامين ومترجم فوري. جميعهم متخصصين في الجرائم ضد الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. من ضمنهم موظفان وطنيان لهما أهمية خاصة بالنظر إلى فهمهما للمنطقة والصراع والمجتمعات.

يحاول الفريق قبل بدء التحقيقات فهم كيف يمكن أن تكون مجموعات مختلفة من الناس أكثر عرضة لجرائم معينة بسبب نوعهم الاجتماعي وأعمارهم. يتم إجراء البحوث لتحديد ما هي أنماط تلك الجرائم وكيف تتماشى الجرائم ضد الأطفال والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي مع الأنماط الإجرامية الأوسع وكيف يمكن للجريمة نفسها أن تؤثر على الرجال والنساء والأطفال بشكل مختلف. يسمح هذا التحليل بتحديد ما سيتم اختياره للتحقيقات ضمن هذه الأنماط ويسمح أيضاً بإلقاء نظرة شاملة على الجرائم وأبعادها الجنسانية. أخيراً تجري الوحدة تحليلاً قانونياً لوصف الجرائم والنظر في أنماط المسؤولية التي يمكن أن تنطبق على مرتكبي الجرائم المزعومين.

تعمل الوحدة جنباً إلى جنب مع وحدات التحقيق الميداني وأحياناً بشكل منفصل في تحديد مصادر المعلومات بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن توفر أدلة عن كافة هذه الجرائم، ويقوم الفريق بجمع الأدلة عن الجرائم ضد الأطفال من مجموعة من المصادر بما في ذلك الضحايا والشهود حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في مساعدة فريق التحقيق (يونيتاد) على تحديد الضحايا والشهود. ووثق الفريق التجنيد الإجباري للأطفال والذي شمل بشكل شبه كامل تقريباً الفتيان وكذلك العمل القسري والتغيير القسري للدين الذي أثر على الفتيان والفتيات على حد سواء. أما فيما يتعلق بالزواج القسري فقد تلقينا معلومات توضح الآثار المختلفة على المجتمعات حيث تم إجبار الفتيات الإزيديات وبعض الفتيات السُنيات على الزواج. عوضاً عن ذلك، هناك جرائم تؤثر على الأطفال بصورة خاصة بالإضافة إلى تلك الجرائم التي قد لا تكون موجهة على وجه التحديد ضد الأطفال، ولكنها تؤثر عليهم على حد سواء مثل التهجير القسري أو تدمير المباني المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس.

ينصب اهتمام الوحدة حين اجرائها المقابلات مع الأطفال أو الشباب الذين كانوا أطفالاً في الوقت الذي ارتكبت فيها الجرائم دائماً على رفاه الأطفال والشباب حيث يُجري علماء النفس التابعون لفريق التحقيق (يونيتاد) تقييماً قبل إجراء المقابلة مع شاهد محتمل لمعرفة ما إذا كانوا جاهزين نفسياً ويمكن إجراء مقابلة معهم، ويستخدم فريق التحقيق (يونيتاد) غرف مقابلة صديقة للأطفال تم تصميمها بطريقة تجعل الشهود يشعرون بالراحة حيث ان جميع المحققين مختصين في إجراء المقابلات مع الأطفال. علاوة على ذلك، تواجد اختصاصيي علم النفس أثناء المقابلات لتقديم الدعم للشهود إذا لزم الأمر.

تُقدر الوحدة وتراجع أي وثائق تنشرها المنظمات غير الحكومية ضمن شراكتها لمعرفة ما إذا كانت هناك تقارير أو معلومات ذات صلة بالجرائم ضد الأطفال، حيث يتم إجراء عملية مسح لجميع المنظمات غير الحكومية العاملة مع مجتمع معين بالتعاون مع وحدات التحقيق الميداني من أجل بناء علاقات معهم، واستفاد بالفعل فريق التحقيق (يونيتاد) بشكل كبير من المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية وإن الوحدة حريصة على معرفة كيف يمكننا الاستفادة من المنظمات غير الحكومية وباستطاعتها أيضاً تقديم التدريبات وورش العمل التي يمكن أن تكون ذات طابع موضوعي لتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، مرحبين بالعمل مع المنظمات غير الحكومية للمساعدة في إشراك المجتمعات الأكثر تحفظاً حيث يكون من الصعب على الناجين التقدم والادلاء بشهاداتهم حول جرائم داعش.

المتحدثة الثانية كانت ممثلة المنظمات غير الحكومية العراقية السيدة بهار علي مدير منظمة ئيمه للتنمية البشرية التي أسستها في عام 2013 للاستجابة لاحتياجات النساء والفتيان حيث تُدير منظمة ئيمه منذ عام 2015 مركزاً نسائياً لإعادة تأهيل وإعادة دمج الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع. شغلت السيدة بهار أيضاً منصب عضوا لجنة

الخبراء التي طورت استراتيجيات وطنية للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في إقليم كردستان العراق ودرست الترجمة في جامعة الموصل والقانون في جامعة جيهان في أربيل ودراسات النوع الاجتماعي في جامعة نيميخن في هولندا.

سلطت السيدة بهار في عرضها الضوء على مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنخرطة في توثيق الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتحقيق فيها وأعربت عن مخاوفها بشأن عدم الوفاء بالوعود المقطوعة للأطفال عند دعوتهم للمشاركة في المقابلات، وأكدت عدم وجود دعم نفسي للأطفال بشكل عام وللضحايا من الفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي وأمهات بعمر الاطفال أجبرن على الزواج من مسلحي داعش بالإضافة إلى الفتيان والمراهقين الذين تحولوا إلى التطرف بعد إجبارهم على ترك معتقداتهم وغسل ادماغتهم. هذا وقد وسلطت الضوء أيضاً على حاجة فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية لمناقشة كيفية ضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل عملية التحقيق، وأوصت بأن يتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجيات لمدة شهر على الأقل بعد الانتهاء من المقابلة وأن يتم تقديم هذا الدعم أيضاً لعائلات الذين تمت مقابلتهم.

وكانت المتحدثة الثالثة مُمثلة للمنظمات غير الحكومية الدولية السيدة دوناتيليا روفيرا وهي كبيرة مستشاري الاستجابة للأزمات في برنامج الاستجابة للأزمات بمنظمة العفو الدولية، حيثُ أجرت السيدة روفيرا وقادت التحقيقات الميدانية لمنظمة العفو الدولية في جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في معظم النزاعات المسلحة الرئيسية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا لأكثر من 20 عاماً كان آخرها في ناغورنو كاراباخ / أذربيجان / أرمينيا، فضلاً عن عملها في ليبيا وسوريا والعراق واليمن وإسرائيل وفلسطين والصومال وجنوب السودان ونيجيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى. تركّز عمل السيدة روفيرا بشكل خاص على العراق في الاعوام 2014-2016 ضمنَ منظمة العفو الدولية.

في إشارةٍ إلى محدودية الموارد والحاجة إلى تحديد الأولويات سلطت السيدة روفيرا الضوء على المجالات التي كان فيها الدعم المقدم للضحايا والقائمين على رعايتهم ليس بالمستوى الكافي، وهذا يشمل ضمان حصول كل من الضحايا والقائمين على رعايتهم على الدعم النفسي والاجتماعي بطريقة متكاملة حيثُ سيمكن هذا الدعم القائمين على الرعاية على التعامل مع التحديات التي يواجهونها في رعاية الأطفال الذين تعرضوا وشهدوا أبشع الجرائم ومن المهم أيضاً تقديم أشكال أخرى من الدعم على شاكلة برامج للحاق بالركب أو التدريب المهني للأطفال الذين هم الآن صغار السن والذين فاتهم التعليم. هناك أيضاً ناجون لم يصلوا بعد إلى النقطة التي يمكنهم فيها المساهمة في التحقيقات، وبالتالي يمارسون حقهم في التماس العدالة والإنصاف الذي يتطلب توفير الدعم لتلبية احتياجاتهم. هذا وقد اضافت السيدة روفيرا مؤكدةً على أهمية زيادة الجهود الاستباقية لتحديد الناجين من المجتمعات الأخرى الذين قد يكون لهم أيضاً مساهمات قيمة في التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد أنفسهم أو ضد الآخرين لأن نقص المعلومات حول الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات من المجتمعات الأخرى يعيق حقوق الناجيات في العدالة والتعويض. وقد سلطت السيدة روفيرا الضوء أيضاً على الحاجة إلى معالجة حقوق الأطفال الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب مشيرةً الى حساسية الموضوع، حيثُ إن عدم المشاركة في هذه القضية سيجعل من النساء والأطفال ضحايا مرة أخرى، وان لهم الحق في التحقيق في الجرائم المرتكبة بحقهم وطلب العدالة والتعويض. وأوصت السيدة روفيرا بأن أفضل طريقة للقيام بذلك هي إنشاء آلية تحقيق تضم فريق التحقيق (يونيتاد) ومختلف منظمات الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) والتي ستسمح بإجراء التحقيقات داخل سوريا في المخيمات حيث يُعتقد وجود العديد

من النساء المذكورات. أخيراً، شددت السيدة روفيرا على الدور المهم للأمم المتحدة في تسهيل إعادة توطين هؤلاء النساء والأطفال في أماكن يمكنهم العيش فيها بأمان والمساهمة في عمليات العدالة.

المناقشات عامة

خلال الجزء العام من المائدة المستديرة، قدمت المنظمات غير الحكومية تعليقات وتوصيات بشأن الكيفية التي يستطيع من خلالها فريق التحقيق (يونيتاد) أن يعزز مشاركته مع المنظمات غير الحكومية وعمله بشأن القضايا المتعلقة بولايتته. وأبدى أعضاء فريق التحقيق (يونيتاد) بالملاحظات التالية:

1) المعايير التي يعتمدها فريق التحقيق (يونيتاد) للتحقيقات:

أشار المستشار الخاص إلى عدم وجود معايير محددة، وإن النهج الرئيسي لعمل فريق التحقيق (يونيتاد) هو إنعدام التراتبية الهرمية للضحايا والذي ينطبق على الجرائم المرتكبة من قبل الأطفال طالما أن الأفعال قيد التحقيق تقع ضمن ولاية فريق التحقيق (يونيتاد). سيواصل فريق التحقيق (يونيتاد) السعي لجمع الأدلة مع الأخذ في الاعتبار أن هناك طائفة واسعة فيما يتعلق بأنواع الجرائم ضد الأطفال. في الأشهر المقبلة، سينشر فريق التحقيق (يونيتاد) أيضاً الإجراءات التشغيلية القياسية الخاصة به والتي هي وثائق حية ويمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم اقتراحات حول كيفية معالجة الثغرات أو المشاكل التي لم يتوقعها فريق التحقيق (يونيتاد). كما سينشر فريق التحقيق (يونيتاد) دليلاً ميدانياً للمحققين حول اجراء التحقيقات بشكل يأخذ في الحسبان الصدمات النفسية، وسيكون بمثابة خلاصة لأفضل الممارسات بناء على تعاون بين فريق التحقيق (يونيتاد) وجامعة ستانفورد. وأشار المستشار الخاص إلى أن مؤسسة شارع سمسر وافقت على توفير مقاطع فيديو من إنتاجها (باللغة الكرمانجية والعربية) يمكن تشغيلها للأطفال أثناء إجراء المقابلات مع ذويهم. ومقاطع الفيديو تلك تم تصميمها لمخاطبة الأطفال الذين يعانون من الكرب والنازحين في مخيمات اللجوء، بشكل يساعد على تخفيف أثر الصدمة، ويساهم في خلق آليات دفاع للتعاشيش مع تلك الظروف الصعبة التي يمر الأطفال بها.

2) التعاون والتنسيق بين فريق التحقيق (يونيتاد) وفريق عمل آلية المتابعة والتقرير في العراق:

أشار المستشار الخاص إلى أن فريق التحقيق (يونيتاد) يعمل مع كافة كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وتحدث شخصياً مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي والأطفال والنزاع المسلح.

3) تقديم دعم متكامل للضحايا ومقدمي الرعاية لهم:

وسلّطت السيدة بيسكيا الضوء على أن دعم الضحايا يشمل توفير التثقيف النفسي وآليات المواجهة، والتي يتم توفيرها أيضاً لأي شخص مرافق. حيث اتصل الأخصائيون النفسيون بالشهود بعد أسابيع من المقابلة لمتابعة وضعهم وكيف أثرت المقابلة عليهم.

4 القضايا التي تواجه النساء المفقودات والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب:

وأشار المستشار الخاص أن فريق التحقيق (يونيتاد) تعامل مع النساء بنهج يراعي ويخفف الضرر قدر المستطاع، لكن ذلك ليس بكاف للتعامل مع القضية الأساسية. حيث أشار المجتمع الإيزيدي وقداسة الراحل بابا شيخ إلى وجود ثغرات في التشريعات القائمة، وحقيقة أن هؤلاء الأطفال غير معترف بهم كأيزيديين. وتضمن البيان المشترك بين الأديان العام الماضي بنداً أوصى من خلاله كافة الزعماء الدينيين أن يتم التعامل مع الأطفال المتأثرين بداعش بلطف ورحمة. ويخطط فريق التحقيق (يونيتاد) لمواصلة هذا الحوار بين الأديان.

سلطت مديرة وحدات التحقيقات الميدانية في فريق التحقيق (يونيتاد)، السيدة ساريتا أشراف، الضوء على السياق الأوسع لمسألة الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب في عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت في سياقات أخرى. وأكدت أن آراء المجتمع الإيزيدي ليست متجانسة وأن هناك تحديات هائلة داخل المجتمع بما في ذلك التحديات الثقافية والقانونية. هناك اعتراف متزايد بصدمة الأمهات، والتي كان المجتمع الإيزيدي حساساً ونشطاً إزاءها. لدى فريق التحقيق (يونيتاد) قدرة محدودة على التدخل، نظراً لطبيعة ولايته وهذه القضايا المعقدة التي لا تتعلق بالضرورة بمهمة فريق التحقيق (يونيتاد). وأكدت السيدة أشراف أن النساء والفتيات الإيزيديات كن وجه وصوت المجتمع الإيزيدي ونقلن معاناة الإيزيديين إلى العالم. وكان هنالك نمو هائل في نشاط النساء وأصواتهن في المجتمع، ومن المهم أن تسمع أصواتهن عندما يتعلق الأمر بقضية الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب. يرتبط أحد جوانب التحدي الذي يواجه الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب بالتهميش التاريخي للمجتمع الإيزيدي. يجب أن يكون الأمر متروكاً للمجتمع الإيزيدي والناشطين الذين يعملون على هذه القضية لتسليط الضوء عليها ومناقشة السبل الممكنة للمضي قدماً. أما فيما يتعلق بعملية تحديد المفقودين ومن ثم تحديد أماكنهم داخل المخيمات فليس من اختصاص فريق التحقيق (يونيتاد) أو في نطاق موارده. وفي بعض الحالات، قد لا يكون آمناً لهؤلاء النساء أن تتم مقابلاتهن، إذا ما كن تحت تأثير التلقين من قبل داعش أو إذا ما كن تعرضن لصدمات شديدة.

الملاحظات الختامية للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد)

وأعرب المستشار الخاص، في ملاحظاته الختامية، عن شكره لأعضاء الفريق والتوصيات الموضوعية التي قدمها ممثلو المنظمات غير الحكومية. وأكد أن الحل لن يأتي من مكان واحد ولكنه سيتطلب منا جميعاً القيام بدورنا. لا يمكن نقل المسؤولية كاملة إلى فريق التحقيق (يونيتاد) ولا يمكننا القائها على المنظمات غير الحكومية أو الضحايا أو أجزاء أخرى من الأمم المتحدة. يتعلق الأمر بتحمل كل واحد منا هذه المسؤولية بشكل جماعي.

نأمل أن تعطي زيارة قداسة البابا فرنسيس إلى العراق زخماً استثنائياً للحوار ليس فقط فيما يتعلق بالإدارة الفعالة للتنوع ولكن أيضاً بإثراء قوة التنوع في العراق. سيطلق العراق العنان للإمكانات الكامنة عندما يتم إحتضان التنوع الديني والقبلي والعرقى والجنساني. وقد خطط فريق التحقيق لسلسلة حوار بين الأديان يمكن أن يتواصل من خلالها النقاش حول هذه الموضوعات في إطار مختلف.

وأشار المستشار الخاص إلى أنه مستمر في منصبه لحين تقديم تقريره السادس والأخير إلى مجلس الأمن الدولي.

الملحق: قائمة بالتوصيات المقترحة

توصيات الجلسات العامة / النتائج

- (1) **الدعم النفسي والاجتماعي المتكامل للضحايا ومقدمي الرعاية:** سيقدم اخصائيي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في فريق التحقيق (يونيتاد) الوحدات الأساسية لحزمة الدعم التي يتم تقديمها للضحايا ومقدمي الرعاية لهم.
- (2) **تدريبات للمنظمات غير الحكومية على التحقيقات المتعلقة بالأطفال:** يمكن للأخصائيين النفسيين في فريق التحقيق (يونيتاد) تقديم دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية حول كيفية إشراك الأطفال الذين تأثروا بجرائم داعش. يرجى الاتصال بالموظفين المعنيين بالتواصل والإرتباط بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية إذا كنت ترغب في تلقي هذا التدريب.
- (3) **معالجة قضية المفقودين من النساء:** سيواصل فريق التحقيق (يونيتاد) التعامل مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لمناقشة أفضل السبل للتعامل مع هذه القضية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وما يتصل به فيما يخص قضية الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب.